

(أسماء الأفعال ودلالاتها) دراسة نحوية دلالية تطبيقية

من خلال القرآن الكريم والشعر العربي

أ. ربيعة أبو عجيبة الشريقي - كلية التربية العجيلات - جامعة الزاوية

المقدمة :

لغتنا العربية هي لغة الفصاحة والبيان ، جاءت ألفاظها مرصعة بالبيان ، وهي الحقل المتاح للدراسة والتحليل ، لذا نجد الباحث يتسابقون للخوض في دراسة ألفاظها ومعانيها ؛ لتقعيد القواعد والقوانين والعلل والغوص في مدلولاتها في ضوء أدلة سماعية وقياسية وذلك من خلال القرآن والشعر الفصيح والحديث الشريف المروي على لسان سيدنا محمد - عليه السلام -

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بأسماء الأفعال بحثاً ودراسة ، وأهميتها في القرآن والشعر ، وكما تهدف إلى بيان موقف النحاة من أسماء الأفعال .

هيكلية البحث :

تضمنت الدراسة مقدمة ، وثلاثة مطالب ، خاتمة ذُكرت فيها أهم النتائج .

المطلب الأول : أسماء الأفعال : (مفهومها وعلاقتها النحوية والدلالية):

(مفهومها - طبيعتها - تنوينها - أغراضها) :

أ - مفهومها: المعلوم عند علماء اللغة العربية تقسيمهم الكلام علي أقسام ثلاثة ، قال سيبويه: " فالكم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعني ليس باسم ولا فعل " (1) ، وبهذا قال جل علماء العربية القدامى وحين نستقرئ مظانهم النحوية لا نجد ذكراً لمصطلح (أسماء الأفعال) في تقسيم الكلام وربما كان حديث القدماء مبني علي كثرة دوران هذه الأقسام الثلاثة في الكلام فالفعل بأنواعه و الاسم بأقسامه و الحروف بمسمياتها، أما أسماء الأفعال فتعد محصورة ومتداخلة في موضوعاتهم النحوية و ذلك لا يعني التقليل من قيمتها النحوية والدلالية فدورها في الكلام العربي كبير ، كونها تفتح آفاقاً جديدة لتعدد المعاني ، وتنوع الدلالة .

لذا اختلف النحويون في مفهومها ، إنه اختلاف في اللفظ لا في المعني (المضمون) ، إذ هي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها ، وليست على صيغها فسامها

النحويون أسماء الأفعال⁽²⁾ قال (عبد القاهر الجرجاني): "اعلم أن هذه الأسماء يؤتى بها لضرب من الاختصار ، ف (صه ، ومه) يقومان مقام (اسكت) و(اكفف ، ورويدا) مقام (حدث) ويكون للواحد ، والجمع ، و المؤنث ، والمذكر على صورة واحدة⁽³⁾ ، وذكر (الكيشي) أنه جيء بها للاختصار فمنها أسماء الأوامر ومنها أسماء الأخبار ، والأول أغلب ، كما أشار إلى منع استقلالها كلاما لدلالاتها علي الأفعال و انطباق حد الاسم عليها ، ولحاق التنوين واللام ببعضها⁽⁴⁾ وعدها (ابن عقيل) ألفاظا تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها⁽⁵⁾ ، وهي عند ابن هاشم ما نابت عن الفعل معنى واستعمالا ، نحو : (شتان ، وصه ، و أواه)⁽⁶⁾ أما الأشموني (ت 900هـ) فيرى أن اسم الفعل : ما ناب عن فعل ، ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلا نحو : (شتان ، وصه ، و أواه ، ومه)⁽⁷⁾.

وأيا كان الأمر فإن أسماء الأفعال قد أخذت جانبا من الفعلية ، وجانبا آخر من الاسمية ؛ لذا أطلق عليها مصطلح (أسماء الأفعال) ، وهو مصطلح كثر استعماله لتحقيق الأغراض التي تؤدي بالأفعال في أقصر لفظ ، وأسرع دلالة ، فكانها تحمل معاني الأفعال التي تعلق بها⁽⁸⁾ ، وعدها الباحثون المحدثون ألفاظا تطلق من قبل المتكلم للإفصاح عن المواقف الانفعالية أو التأثرية و الإنسان العربي بفطرته ميل إلى الإيجاز ويتجنب الفضول ، وجعلوها من ضمن مصطلح الخوالب في الجمل الإفصاحية⁽⁹⁾، ويرى إبراهيم السامرائي أنها : " مواد فعلية قديمة ، جمدت على هيئة مخصوصة ، فلم يتصرف فيها تصرف الأفعال ولكل طائفة منها بناء خاص ، وطريقة في الاستعمال"⁽¹⁰⁾

ب - طبيعتها: تعددت آراء النحويين في طبيعة أسماء الأفعال، فذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء للأفعال التي بمعناها يقول سيبويه: "اعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك لأنها أسماء."⁽¹¹⁾ وأطلق عليها هذا المصطلح ؛لأنها تؤدي معاني الأفعال فشبهوها بالمصادر التي تؤدي معاني الأفعال نحو (سكوتا) بمعنى (اسكت) و (صبرا) بمعنى (اصبر) غير أن المصادر معربة وأسماء الأفعال مبنية غير متصرفة⁽¹²⁾.

فهي ألفاظ تدل على معنى الفعل من حيث الحدث والزمن وعلى ذلك تكون مرادفة للفعل الذي تدل على معناه فلفظ (مه) يعد مرادفاً للفظ (اسكت) ومن ثم فدلالة تلك الألفاظ على الزمان يكون بالوضع لا بالصيغة، لذا جاءت أسماء الأفعال وهو ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي الفارسي وغيرهما (13).

ويرى بعض النحويين أن مدلولها من لفظ الفعل فهي لا تدل على حدث ولا زمن وذلك أن دلالة الفعل الذي جاءت بمعناها هي (الحدث و الزمن) (14) وقيل: هي أسماء للمصادر دخلها معنى الطلب والأمر، فتبعها الزمان ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان فلفظ (مه) اسم فعل لقولك: (اسكت) وكذلك باقيها فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها ويقصد بها المصادر، وهي: أفعال غير الأفعال التي هي قسيمة الأسماء (15).

ويؤيد ذلك إن أسماء الأفعال تقبل دخول علامات الاسم عليها كالتنوين في نحو: (صهٍ وآهٍ وأفٍ) دلالة على التنكير وكذلك الإضافة في نحو: (رويدك، وعندك) لعدم قبولها علامات الأفعال وهو ما يدل على اسميتها.

وقد علل ابن الخشاب سبب تسميتها بأسماء الأفعال بقوله: "ومما اعمل عمل الأفعال ألفاظ سميت بها الأفعال، أي: قامت مقامها ودلت عليها بدلالة الاسم على مسماه (16).

ويقول الرضي: "والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها، وتدخل اللام على بعضها، والتنوين في بعض وظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً (17).

وقال (الكيشي): "فإن قالت: هذه الكلمات خارجة عن الأقسام الثابتة فإنها ليست أسماء؛ لأنها تدل على معنى وزمانه يستقل كلاماً بانفرادها كأسماء الأوامر وليست بأفعال لدخول التنوين واللام عليها.... وليست بحروف بالدليلين منعت كونها غير أسماء أما دلالتها على المعنى وزمانه جوابان:

أحدهما: إنها تدل على لفظ وذلك اللفظ يدل على المعنى والزمان، والمنفي عن الأسماء دلالتها على المعنى والزمان من غير واسطة.

والثاني: إن الاسم لا يدل على الزمان من حيث الصيغة وهذه كذلك ثم الدليل على اسميتها انطباق حد الاسم عليها ولحاق التنوين واللام ببعضها وانعقاد الكلام منها ومن اسم في قولك: (دونك زيدا) (18).

ويرى الكوفيون أنها أفعل حقيقة مرادفة لما تفسر به، فهي تدل على الحدث والزمن وإن كانت جامدة لا تتصرف تصرف الأفعال فهي تشبه: (عسى، وليس) في الجمود وعدم التصرف ونحوهما من الأفعال الجامدة فتسميتهن لها بالأسماء إنما يعد مراعاة للفظ فقط (19).

وعدها بعض الباحثين المحدثين قسما رابعا زائدا على أقسام الكلام الثلاثة سماه الخالفة وعرضوا لها ضمن تناولهم للجملة الإفصاحية؛ لأنها تعبر عن مواقف انفعالية أو تأثيرية (20).

ويمكننا توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين أسماء الأفعال وبين كل من الفعل والاسم فيما يأتي:

- أ – بين أسماء الأفعال والأفعال: إذ تتمثل أوجه الشبه والاتفاق بينهما فيما يأتي:
- التشابه بينهما في الدلالة على المعنى المراد
 - التوافق بينهما في أحكام الفعل التام من حيث اللزوم والتعدي وإظهار الفاعل وإضماره وفي العطف وغير ذلك
- أما أوجه الاختلاف بينهما فهي:**
- أسماء الأفعال في أغلبها سماعية باستثناء وزن (فعال) نحو: (حذار)، والقياس سمة من سمات الأفعال
 - أسماء الأفعال جامدة، وأغلب الأفعال مشتقة وأقلها جامدة
 - أسماء الأفعال لا تقبل علامات الأفعال، كالنواصب، والجوازم، وما يتصل بالفعل من ضمائر
 - أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة بخلاف الأفعال .
 - لا يجوز نصب الأفعال المضارعة الواقعة في جواب أسماء الأفعال الدالة على الأمر في حين يجوز في الفعل الطلبية
- ب – بين أسماء الأفعال والأسماء: تتمثل أوجه الشبه والاتفاق فيما يأتي:
- التنوين: فالتنوين علامة بارزة في الأسماء ومن أسماء الأفعال ما ينون نحو: (أفٍ -صه)

- التنثية والجمع: وذلك من مميزات الأسماء، ومنها ما يثنى و يجمع
 - التأنيث: الأسماء قد تأتي مؤنثة وكذلك أسماء الأفعال
 - الإضافة: الإضافة من أهم مميزات الأسماء وكذلك أسماء الأفعال
 - التعريف ب(أل): تعد هذه من أهم مميزات الأسماء ومن أسماء الأفعال ما يعرف نحو: (النجاءك) بمعنى (انج).
 - التصغير: من مميزات الأسماء وكذا تصغر أسماء الأفعال نحو: (رويدك).
- أما أوجه الاختلاف بين أسماء الأفعال والأسماء فتتمثل في الدلالة الزمنية والعمل، فأسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي ترادفها في المعنى والدلالة الحديثة.

ج – تنوينها: يدخل التنوين على قسم من أسماء الأفعال، نحو: (أف، صه، وإيه) وهذا التنوين عند جمهور النحويين يفيد التنكير، فإذا قلت: (صه) كان الأمر بالسكوت عن حديث معين وإذا قلت: (صه) كان الأمر بالسكوت عن كل حديث، فيكون المعنى (صه) السكوت، و (صه) بسكوت، وكذا يقال من غيره⁽²¹⁾، قال سيبويه: " وزعم الخليل أن الذين قالوا (صه). وذاك أرادوا النكرة كأنهم قالوا سكوتا وكذلك (هيهات) هو بمنزلة ما ذكرناه عنده وهو صوت وكذلك (إيه، وإيهأ، وويهأ ، وويهأ)⁽²²⁾ في حين يذهب الجوهري إلى أن التنوين الذي يدخل على بعضها دليل الوصل وحذفه دليل القطع فإذا وصلت في الكلام نونت وإذا وقفت حذفت⁽²³⁾.

وأشار الرضي إلى أن التنوين الداخل على بعض هذه الأسماء يكون للإلحاق أو للمقابلة حيث قال: " التنوين فيما دخله تنوين المقابلة كما قيل: في تنوين المسلمات، وليس ما قاله بعضهم: من أن التنوين في (غاق) للتنكير بشيء، إذا لا معنى للتعريف والتنكير فيه؛ ولا مانع أن نقول: في تنوين نحو: (صه، وإيه) مثل هذا، ما تقدم في أسماء الأفعال أن (صه) كان صوتا، ونستريح إذاً مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين⁽²⁴⁾.

وإذا ما تتبعنا مصنفات الباحثين المحدثين في هذه الظاهرة نجد أن تمام حسان قد خالف الآراء السابقة التي بينت دور التنوين في اسم الفعل إذ ذهب إلي أن التنوين جاء لغرض خصوصية دلالية يختلف عن التنوين اللاحق بالأسماء التي يؤدي معنى التمكين، كما أنه يختلف عن التنوين اللاحق ببعض الصفات ما يؤديه من معاني تلك الصفات⁽²⁵⁾.

ويرى (سليم النعيمي): أن التنوين في اسم الفعل يؤتى به لتقوية المعنى الذي سبق من أجله، إذ يقول: ولا نعتقد أن لديهم دليلاً يؤيد ما يقولون من أن (صه) بلا تنوين تدل

علي طلب السكوت عن حديث معين، وأن صه بالتنونين تدل علي طلب السكوت عن كل حدث، وإن صه أبلغ في الزجر وطلب السكوت من صه، وكذلك أف في تعبر عن الضجر لدرجة يحتاج للترنيه عنها صوتا أطول من (أف) (26).

ويبدو لنا أن التنونين بحاجة إلى دراسة لغوية تقوم على المبني والمعنى معا، من دون الاختصار على المبني فقد يكون اختلافه في هذا الباب اختلافا لهجيا وليس له معنى نحوي.

د - أغراضها: يرى بعض النحويين أن الغرض من أسماء الأفعال هو المبالغة والاختصار والتوكيد ف(صه) مثلا أكد وأبلغ في الزجر من (اسكت)، و (حيى) أكد وأبلغ من (أقبل) ويراد بها الحذف المجرد؛ فهي لا تتصل بالضمائر صاحبة الحدث، بل تقال بلفظ الإفراد اكتفاء بالحدث، أما المبالغة فتدل على شدة البعد (27) وهذا ما ذهب إليه (أبو إسحاق) وجعلها لمعنى البعد في موضع رفع، نحو قوله تعالى: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (28) وهي عند الفراء وأبو البركات الأنباري بمعنى: (بُعد) (29).

المطلب الثاني - أقسام أسماء الأفعال:

قسم النحويون أسماء الأفعال تقسيمات متعددة، من حيث دلالتها الزمنية للأفعال، كما قسموها من حيث أصل وضعها، ومن حيث السماع والقياس، ولعل تلك التقسيمات تتبين فيما يأتي:

أولا- من حيث دلالتها الزمنية: تقسم الأفعال من حيث الزمن الذي تعبر عنه على ثلاثة أقسام:

1 - أسماء أفعال تدل على الأمر: وزمنها إما أن تكون دالة على الحال أو على الاستقبال وبحسب السياق الواردة فيه، وهي أكثر من غيرها من أسماء الأفعال، ولعل ذلك يعود إلى المقام الذي يقتضيه فعل الأمر، والأحوال التي تستدعي المبالغة والاختصار في الطلب، قال ابن هشام: " وورودها بمعنى الأمر الكثير، ك(صه، مه، وأميين) بمعنى: (اسكُتْ، وأنكفِ، واستجِبْ، ونزَلِ، وبابه" (30).

وأيده في ذلك ابن الخشاب وذكر تعليلا لذلك ويتضح في قوله: هذه الأسماء المسمى بها الفعل بأنها الأمر؛ لأنه الموضع الذي يُجتزأ فيه بالإشارة في أكثر الأحوال عن النطق بلفظة الأمر ... واستعمالها في الخبر قليل (31) ويضيف قائلاً فأما كونها في الأغلب للأمر فإن المراد بها مع ما فيها من مبالغة الاختصار والاختصار يقتضي حذفاً، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف، وهذا حكم مختص بالأمر، لأن الأمر يستغني فيه في كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعاله بشواهد الحال، كقولك: لمن رأيت

قد أشرع رمحا، أو سدد سهما، أو أشال صوتا أو شهر سيفاً: (زيداً أو عمراً)، وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول (اطعن، أو ارم، أو اضرب) ويكفي من ذلك الإشارة أو غيرها مما ليس بلفظ، بل يقوم مقامه⁽³²⁾.

2 - أسماء أفعال تدل على الزمن الماضي: وهي تدل على معنى الخبر ليس كالأمر في الدلالة، لذلك فهي قليلة في مصدر استعمال اللغوي، نحو: (شتان ، وهيئات) بمعنى: (افترق ، وبعد)⁽³³⁾.

3 - أسماء أفعال تدل على زمن الحال أو المستقبل: وهي قليلة في الاستعمال اللغوي، نحو (أوه، وأف)، بمعنى: (أتوجع أو أتضجر) و (وا، ووي ، وواهاً) بمعنى: (أعجب)⁽³⁴⁾.

ثانياً- من حيث أصل الوضع: تناولت في المطلب السابق بالتفصيل مفهوم أسماء الأفعال ، وأقسامها ، ومواضع إعرابها ، وعملها، وأغراضها مستقرنا آراء النحويين القدامى والمحدثين لهذه الظاهرة النحوية والدلالية ، كونها ظاهرة تعالج الانفعالات والتأثيرات على المتلقي ، كون أسماء الأفعال موضوعاً مهماً، وقد صنفتها المحدثون من الخوالم نوات التأثير الانفعالي ، وسأقف في هذا المطلب على أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة :

أولاً - أسماء الأفعال المرتجلة : تنقسم أسماء الأفعال إلى ثلاثة أقسام وهي : اسم فعل ماض ، واسم فعل مضارع ، واسم فعل أمر

أ - أسماء الأفعال المرتجلة الدالة على الزمن الماضي :

1 - (هيئات) : أجمع النحويون على أنه اسم فعل ماض بمعنى : (بُعدَ) ، وهو من باب الظروف غير المتمكنة ؛ لإبهامها ، وهي بمنزلة الصوت ، وإما من حيث إعرابها فقد اختلف النحويون في موقع (هيئات) فكانوا على الآتي:

يرى (سببويه) أن لفظ (هيئات) اسم مبني في محل رفع مبتدأ ، وفاعله سد مسد الخبر - بينما يرى (المازني) أن لفظ (هيئات) تعرب مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف من معناه وفاعله مرفوع به، ويرى بعضهم بأنها اسم فعل ماض مبني على الفتح ، ولا محل له من الإعراب ويرفع فاعلاً⁽³⁵⁾ . كقوله تعالى : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)⁽³⁶⁾، و كقول عنتره⁽³⁷⁾:

إِنَّ ابْنَ سَلْمَى عِنْدَهُ فاعْمَلُوا دَمِي هَيْهَاتَ لَا يُرْجَى ابْنَ سَلْمَى دَمِي

وظف الشاعر (عنتره) لفظ هيئات دلالة على شجاعته ، وليس من السهل قتله مهما تقدم به العمر .

يقول جرير (38):

فهيئات هيئات العقيق و من به وهيئات خِلَّ العقيق نُواصِلُهُ
لفظ (هيئات) جاءت في البيت دلالة على المبالغة في البعد .
تقول الباعونية (39):

يا مدع هيئات فَدَّ بَعْدَ المدى عَمَّنْ تَشَبَّهتْ بالسَّرَى و تَعَلَّقَا

جمعت الشاعرة في هذا البيت بين اسم الفعل والفعل (هيئات، وبعْدُ) دلالة على كثر البعد ، ومدى تأثيره الانفعالي لدى المتلقي .

2 - (حَسْبُ) : يرى بعض علماء العربية أن لفظ (حَسْبُ) اسم فعل ماض مبني على الضم بمعنى (كفى) ، وبُنِيَ على الضم ؛ لأنه كان معرباً قبل ذلك فحمل على (قِيلُ وبعْدُ) ، وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء (40) ، ويقال: (حَسْبُكَ درهم ، أي : كفاك ، وحسبنا الله ، أي : كافينا الله (41)) ، "وأما حَسْبُكَ فمعناها الاكتفاء وحَسْبُكَ درهم أي : كفاك وهو اسم ، وتقول : حَسْبُكَ ذلك ، أي كفاك ذلك(42)" ، وذهب جمهور النحويين إلى أن الضمة في (حَسْبُ) ضمة إعراب على الاسمية(43) ، في حين أنكروا ابن هشام وقوع لفظ (حَسْبُ) اسم فعل ، محتجا بقوله تعالى : (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ^{٤٤}) ، وقوله : (إِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا^{٤٥} أُولَٰئِكَ هُمُ الْيَاقِينُونَ^{٤٦}) ، والشاهد في الآية (حسبنا) : اسم فعل ماض ، ودلالته في هذه الآية إنما وجدوا عليه آباءهم و أجدادهم يكفيهم من كل المذاهب و المسالك . وقوله تعالى: (إِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ^{٤٦}) ، الشاهد في هذه الآية (حسبك) : أي أن الله كافيههم و كافيك خداعهم ، فالنصر لدين محمد - صلى الله عليه وسلم - على الأديان الأخرى .

ويقول المتنبي (47):

حَسْبُكَ اللَّهُ مَا تَصِلُ عَنِ الحَدِّ حَقٌّ وَمَا تَهْتَدِي إِلَيْكَ أَنَامُ

الشاهد في هذا البيت (حسبك) أي كفاك الله ، و جاء دالا على الدعاء .

ب - أسماء الأفعال المرتجلة الدالة على زمن الفعل المضارع :

لأسماء الأفعال الدالة على زمن الفعل المضارع عدة نذكر منها :

1 - (أف) : أجمع النحويون على أنه اسم فعل مضارع بمعنى: (أتوجع)(48) وقد ذكر فيه ابن جني ثماني لغات(49) ، وذكر الرضي إحدى عشرة لغة(50) ، وقال (الفراء) : " فالذين خفضوا و نونوا ذهبوا إلى أنه صوت لا يُعرف معناه إلا بالنطق به ، فخفضوه

أسماء الأفعال ودلالاتها) دراسة نحوية دلالية تطبيقية من خلال القرآن الكريم والشعر العربي

كما تُخفّض الأصوات⁽⁵¹⁾، ويقول (أبو حيان): "أفٍ اسم فعل بمعنى (أتضجر)، ولم يأت اسم فعل المضارع إلا قليلا⁽⁵²⁾" (تضجر) بعيدا عن دلالة ، وذكر (الرضي): " إنه قد يرد بمعنى الفعل الماضي (تضجر) بعيدا عن دلالة الحال أو الاستقبال⁽⁵³⁾ ، وفي لفظ (أف) دلالة على المبالغة في التضجر ، فإن قائل قال : (أف) كأنه قال : (أتضجر كثيرا جدا). و جاءت لفظة (أف) في القرآن الكريم على الآتي:
قال تعالى: (أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ)⁽⁵⁴⁾، وقوله تعالى : (وَالَّذِي قَالَ لِوَلِيِّهِ أَفْ لَكُمْ أَمْ لَكُمْ أَعْدَانِي)⁽⁵⁵⁾، وقوله تعالى : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا)⁽⁵⁶⁾ وقول الشاعرة⁽⁵⁷⁾:

أَفٌّ مِنْ عَقْلِ سَقِيمٍ فَاقَهُ عَقْلُ الْبَهِيمِ

وعندما نعود إلى المستوى الدلالي والنحوي للفظ (أف) فهي اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع أو أتضجر ، عَمِلَ عَمَلُ فَعْلِهِ فَرَفَعَ فَاعِلًا ، وهو ضمير مستتر تقديره (أنا) ، وأما حكمه فهو البناء .

ب - (أوه ، آواه ، آه): تشير المصنفات النحوية إلى كل من (أوه ، آواه ، آه) ، يعد اسم فعل مضارع بمعنى (أتوجع)⁽⁵⁸⁾، وقد أورد اللغويون فيها ما يقرب من عشرين لغة ، كلها سماعية⁽⁵⁹⁾، قال (ابن فارس): " الهمزة والواو والهاء كلمة ليست أصلا يقاس عليها إذ يقال: (تأوه إذا أوه و أوه)⁽⁶⁰⁾، وذكر (ابن جني) أن (أوه) لغة في (آوتاه) وفي (آوتاه) لغات أخرى وهي: (أوه ، وأوه ، وأوه ، وأوه)⁽⁶¹⁾، غير أن (الرضي) قد ذكر لها وجها آخر ، يشير إلى دلالتها على الزمن الماضي ، بالنظر إلى ظاهرة البناء و إلى ظاهرة الإعراب ، ونلاحظ ذلك في قوله: " إنها اسم فعل ماض بمعنى (توجعت) وليس بمعنى (أتوجع) ؛ لأن (توجعت) مبني ، و(أتوجع) معرب⁽⁶²⁾."

والظاهر أنهم جعلوا لفظ (آه) لغة في (أوه) ، فعملوا ذلك بقلب الواو ألفا فصار اللفظ (آه) ، وهو اسم فعل مضارع يحكي صوت المتوجع⁽⁶⁴⁾، كقول الشاعر⁽⁶³⁾:

أه مِنْ تِيَاكِ آهَا تَرَكْتُ قَلْبِي مُتَاهَا

(آه) اسم فعل مضارع يحكي صوت المتوجع ، وقد يعبر به موقف الشفقة والحرز .
وقول عمرو ابن أبي ربيعة⁽⁶⁴⁾:

قَلْدُهَا مِنَ الْقَرْنِفْلِ وَالذَّرِّ رَسَخَابَا وَآهَا لَهُ سَخَابِ

والشاهد في البيت : (واها) بمعنى أتوجع .
وتقول الشاعرة⁽⁶⁵⁾:

آه يَا مَحْبُوبِ قَلْبِ عِنْدَهُ التَّعْذِيبِ عَذْبِ

الشاهد في هذا البيت: (أه)، جاءت دلالاته على التوجع والعذاب والقسوة والألم .

ج - أسماء الأفعال الدالة على الأمر :

إن اسم فعل الأمر أكثر ورودا في اللغة من اسم فعل الماضي و المضارع ، وفيما يلي اختصار لبعض أسماء الفعل الدالة على الأمر :

1 - (هلم) : يشير الواقع النحوي إلى وقوع لفظ (هلم) اسم فعل أمر بمعنى: (أقبل) أو (أحضر)، وفيها لغتان :

1 - اللغة الحجازية : وهي لغة (هلم) اسم فعل أمر (أقبل) ، ويأتي على صورة الإفراد ، سواء أكانت دلالاته الطلبية على الواحد أم المثني أم الجمع ، ولا تلحقه ضمائر الرفع البارزة ، ولا نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، نحو: (هلم يا رجل ، وهلم يا امرأة ، وهلم يا رجلان ، وهلم يا رجال) ؛ لأن هذا اللفظ عندهم من أسماء الأفعال وليس من الأفعال⁽⁶⁶⁾، قال سيبويه : " هَلُمَّ في لغة أهل الحجاز ... ألا تراهم أنهم جعلوها للواحد ، والاثنتين ، والجمع ، والذكر والأنثى سواء⁽⁶⁷⁾" ، وإلى ذلك ذهب المبرد⁽⁶⁸⁾ .

2 - اللغة التميمية : قال سيبويه : " وقد تدخل الخفيفة و الثقيلة في (هلم) في لغة بني تميم ؛ لأنها عندهم بمنزلة (رُدَّ ، و رُدِّي ، و ارْدُدْنَ) ، كما تقول " هَلُمَّ ، و هَلْمِي ، و هَلْمُمن) ، والهاء فضل ، إنما هي للتنبيه⁽⁶⁹⁾" ، وهي عند بني تميم فعل أمر صريح ، وليست باسم فعل ؛ لذلك تلحق بها ضمائر الرفع البارزة ، فتكون بمنزلة سائر الأفعال في الدلالة على الإفراد أو التثنية أو الجمع تذكيرا و تأنيثا ، نحو: (هَلُمَّ يا رجل ، و هَلْمًا يا رجلان ، و هلموا يا رجال ، و هلمي يا امرأة⁽⁷⁰⁾ .

وأشاروا إلى أن الهاء قد ضمت إلى البنية التركيبية للفظ ، فأصله عندهم (لَمْ) بضم اللام و سكون الميم ، أمر من الماضي (لَمَّ) ، إذ يقال: (لَمَّ الله شعثه) ، أي: (جمعه) و حذف الألف لكثرة الاستعمال⁽⁷¹⁾، ويعد لفظ (هلم) عند أغلب النحويين اسم فعل أمر مبني على الفتح ، وجيء بالهاء فيه لغرض التنبيه ، و حذف الألف لكثرة الاستعمال⁽⁷²⁾ .

قد ترد لفظ (هلم) لازمة بمعنى (أقبل) كقوله تعالى : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا)⁽⁷³⁾ .

و في الشعر كقول الشاعرة :

وَمُدُّ نَادِي مُنَادِيهِ هَلُمَّ إِلَيَّ لِبَاءُ⁽⁷⁴⁾

(هلم): اسم فعل أمر بمعنى : أقبل مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر .

وقد تأتي متعدية كقوله- تعالى - : (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ)⁽⁷⁵⁾ .

إن أغلب النحويين قد التزموا لغة تميم بفتح الميم مسندة لضمير الواحد المذكر ، ولم يجيزوا لغتي الضم والكسر .

2 - (هيّ ا) : اسم فعل أمر بمعنى (أسرع)، ومن لغاته: (هياك، وهياك) وكلها بمعنى : أسرع ، وقالوه بالتخفيف تارة ، وبالتثقل تارة أخرى ، نحو: (هيا ، وهيا) ، وقال ابن منظور : " ويقولون : (هيا هيا) أي (أسرع) ، إذا حدوا بالمطي" (76) ، كقول الشاعر:

تَنْفَرِبْنَ قَرَبًا جُذْبًا مادام فيهنَّ فصيلٌ حيًّا (77)
وقد دجا الليلُ فهيا

وفي قول آخر :

متى يُقال إلى الحانات لي هيا وانظر الوصل للكاسات لي هيا (78)

الشاهد في البيتين : (هيا) ، اسم فعل أمر مبني دائما وفاعله ضمير مستتر ، تقديره (أنت) بمعنى (أسرع) .

د - (صه) : أجمع النحويون على أن لفظ (صه) اسم فعل أمر ، بمعنى : (اسكت) (79) ، ويستخدم بلفظ واحد ، مع المفرد ، والمثنى ، والجمع ، سواء أكان مذكرا أم مؤنثا (80) ، ويشير النحويون إلى مجيء اسم الفعل (صه) منونا وغير منون ، وحجتهم أن التثنية فيه للتكثير ، وجعل بعضهم فرقا في الدلالة بين الساكن والمنون ، فمن قال : (صه) بسكون الهاء ففيه دلالة على الأمر بالسكوت في حديث معين ، ومن قال (صه) بتثنية الهاء ففيه دلالة على الأمر بالسكوت في حديث (81) ، وعلى وفق ذلك فمن سكن اللفظ جعله معرفة بمعنى : (اسكت السكوت) ، ومن نون اللفظ جعله نكرة بمعنى : (اسكت سكوتا) ، وهو مذهب سيوييه ، والمبرد ، وابن السراج ، وغيرهم (82) .

وقد ورد لفظ (صه) في قول الشاعرة:

صه يا عدولي فما السلوان من شيمي ولست ممن بأعباء الهوى يهض (83)

في هذا البيت جمعت الشاعرة بين اسم فعل الأمر (صه) وهو بمعنى (اسكت) ، وأسلوب النداء (يا عدولي) مما أضاف دلالة جمالية للبيت و كان أكثر تأثيرا لدى المتلقي ، أما على المستوى النحوي فلفظ (صه) اسم فعل أمر مبني على السكون بمعنى (اسكت) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت).

2 - أسماء الأفعال المنقولة: وهي ما سبق أن استعملت في غير أسماء الأفعال ثم نُقِلَتْ إليها⁽⁸⁴⁾ وقسمت على النحو الآتي:

أ - أسماء الأفعال المنقولة عن ظرف أو جار ومجرور : فما نقل عن طريق الظرف نحو : (وراءك) ، بمعنى : (تأخر) ، و(أمامك) بمعنى : (تقدّم) أو عن طريق الجار و المجرور ، نحو : (عليك) بمعنى : إلزم كقوله تعالى : (يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)⁽⁸⁵⁾، نُصِبَ (أنفسكم على الإغراء) بـ (عليكم) ؛ لأن (عليكم) اسم فعل أمر و التقدير: (الزموا أنفسكم)، كقول الشاعرة:

عليك بالصمت فقد جاءنا عن خيرٍ من يشفع في المحشر⁽⁸⁶⁾

الشاهد في هذا البيت : (عليك) ، فهو اسم فعل أمر منقول من الجار والمجرور، جاء بمعنى : (الزم) . و مما نقل عن الظرف كقول الشاعر:

وقولي كما جشأت و جاشت مكانك تحمدي أو تستريحي⁽⁸⁷⁾

وغير ذلك من الألفاظ المنقولة من الجار والمجرور والظرف، نحو: (إليك) بمعنى : (تَنَحَّ) ، ولا يقاس على هذه الظروف وغيرها ، ولا تستعمل إلا متصلة بضمير المخاطب لا الغائب ، ولا غير الضمير، و موضع الضمير يجر بالإضافة مع الظروف ، ويجر بالحرف مع المنقول من الحروف⁽⁸⁸⁾ ، نحو : (إليك الكتاب) ، أي : بمعنى : (خذه) ، ونحو: (دونك الكتاب) بمعنى : (خذه) عن رف ونحو : (هالكتاب) عن مصدر ، بمعنى : (خذه عن تنبيهه)⁽⁸⁹⁾ .

ب - أسماء الأفعال نقلت عن مصادرها: وهي نوعان : مصدر استعمل فعله: نحو: (رُوِيَ مُحَمَّدًا) أي (أرود محمدًا) بمعنى: (أمهله إمهالاً) ثم صُعِرَ المصدر من الزوائد، وأقيم مقام فعله، فجاء في المثال السابق مضافا إلى مفعوله ويكون منونا ناصبا للمفعول، نحو قولنا: (رُوِيَ مُحَمَّدًا) ثم نقل وسمي به فعله. وجاء في الذكر الحكيم قوله : (فَمَهَلٌ الْكُفْرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُوَيْدًا)⁽⁹⁰⁾ وقول الشاعرة :

رُوَيْدُكَ يَا لَاحِي فَإِنْ تَدَقَّ الْهَوَى لِهَانَ عَلَيْكَ الْكَلُّ وَهُوَ بِكَ الْآخِرَى⁽⁹¹⁾

مصدر أهمل فعله، نحو: (بله) وله استعمالان : فالأول اسم فعل أمر بمعنى : (دع) و (اترك) نحو: (بله زيّدًا) بنصب المفعول أي: (دع زيّدًا)⁽⁹²⁾، كقول الشاعر :

نَدَّرَ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيَا هَامَاتِهَا بَلَّةَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلَقِ⁽⁹³⁾

- ولا يجوز إضافتها⁽⁹⁴⁾ ويرى ابن هشام بأنها مرادفه لـ (كيف)⁽⁹⁵⁾ نحو: قولك:

(بله محمدٌ) فتكون خيرا مقدما، وما بعدها يكون مبتدأ مؤخرًا⁽⁹⁶⁾ .

- أسماء الأفعال المعدولة قياساً: وهي ما جاءت على وزن (فَعَال) معدولة عن كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف، نحو: (قَاتَل، وضَرَاب، ونَزَال)، بمعنى: (قاتلٌ، واضربُ، وانزلُ) (97)، كقول الشاعر:

و لأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نَزَالٍ ولُجَّ في الدَّعَرِ (98)

ثالثاً - من حيث السماع والقياس: يشير الواقع النحوي إلى أن (أسماء الأفعال) كلها سماعية باستثناء ما كان على وزن (فَعَال) بفتح الفاء والعين وكسر اللام معدولاً من كل فعل ثلاثي، مجرد، تام متصرف، نحو: (قَاتَل، وضَرَاب ونَزَال، وحَدَّار) بمعنى: (قاتلٌ، واضربُ، وانزلُ، واحدَرُ)، فعدها بعضهم قياسية وجعلها آخرون سماعية (99).

المطلب الثالث - إعرابها وعملها:

اختلف النحويون في بيان محلها من الإعراب، وقد فصل (أبو حيان) آراء النحويين في ذلك بقوله: "ومذهب الأخفش أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الجمهور وذهب سيبويه والمازني وأبو علي الدينوري إلى أنها في موضع نصب بأفعالها النائية عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وذهب بعض النحاة إلى أن كلا منها اسم الفعل رفع على الابتداء وأغني الضمير المستكن فيها عن الخير والصحيح أن كلا منها اسم الفعل وأنه لا موضع له من الإعراب" (100)

وإذا كان العود إلى عملها فتكاد تجمع المصنفات النحوية على عمل أسماء الأفعال عمل الأفعال التي هي بمعناها من حيث لزوم الفعل وتعديه (101) وإن كانت هذه الأسماء دون الأفعال فلا يتصرف فيها بالتقديم والتأخير ولا تبرز معها الضمائر فكل اسم يعمل عمل الفعل الذي يرادفه نيابة عنه والذي طمح به إلى هذه المنزلة فأوجب له عمل الفعل هو مرادفه معناه لمعني الفعل أي: دلالاته على المعنى الذي يدل عليه الفعل فإذا قلت (صه) فهم المخاطب منه الأمر بالسكوت أو لأمر بترك الكلام وهذا هو معني الفعل (اسكت) وهكذا بقية أسماء الأفعال (102).

والظاهر أن دلالة أسماء الأفعال على الحدث واقتضاءها مرفوعاً وتعلق هذه الأسماء بما زاد على المرفوع مساوٍ لتعلق الأفعال به على حد قول (ابن مالك) (103) فيموجب المساواة بينهما وبين الأفعال في الدلالة عملت في الأفعال التي تتعلق بها أو تتطلبها أوجب لها عمل الأفعال، فنظرية العمل تعلق بمعاني الكلمات بعضها ببعض وطلب المعاني للمعاني ما يسبقها أو يلحقها ومن ثم جعله النحويون الأصل في الفعل وما عدها حملاً عليه بل لقد رآها بعض النحويين أفعالاً حقيقية مرادفه

لما تفسر به لدالاتها على الحدث والزمن ولقوة دلالتها علي ما يدل عليه الفعل سواء أكانت مرتجلة أم منقولة (104).

ويبدو أن اللغة العربية تميل إلى الإيجاز بطبعها فأسماء الأفعال نابت عن فعلها في الدلالة على المعنى، وإذا حذف اللفظ لابد من الدلالة عليه بشيء من لوازمه، ولذا قالوا: البلاغة هي الإيجاز (105).

في حين ندرك أنه لا وجود لزمن معين في ألفاظها، وإنما من زمن الفعل نفسه، حيث جعلت مرادفة لها في المعنى وإن ارتبطت بزمن فهو زمن الانفعال الذي عليه حالة المتكلم (106).

وما نسب إلى هذه الألفاظ من معان فعلية نحو (هيهات) بمعنى (بَعْد) و (صه) بمعنى: (اسكت) و (أف) بمعنى: (أتضرر) فهذه الكلمات وغيرها لها دلالتها الانفعالية وقوتها التأثيرية ، فكل كلمة من هذه الكلمات استعملها المتكلم تؤدي الغرض من المعنى؛ لأن لفظ الفعل لا يوفي بالغرض لهذا الانفعال؛ ولأنها أقوى من الفعل الذي هو بمعناها (107).

ويرى (خليل العميرة) أن هذه الألفاظ لها جوانب عده متمثلة في جوانب متعددة ، نحو: الجانب (الصرفي ، والمعجمي ، والتركيبى) فيرى أن الجانب الصرفي يؤيد خروج أسماء الأفعال من الجملة الاسمية والفعلية لأنها لا ترتبط بوزن من أوزانها أما في الجانب المعجمي فيرى أن هذه الأسماء ذات قيمة دلالية تؤدي معنى لا يمكن تفسيره كما جاء به عدد من النحاة القدماء ومن الجانب التركيبى فإن هذه الأسماء تحتاج إلى جمل تركيبية تامة ليبرز معناها المقصود وبعض الألفاظ مفردة كقولنا: (صه) فلا يناقض ذلك لأنها مرتبطة بسياق لغوي اجتماعي يرد فيه وهذا السياق يقصد به هذا الجانب التركيبى.

الخاتمة :

الحمد لله الذي جعل الإرادة والعزيمة أساس العمل المثمر، فبفضل الله ومنته أتممت هذه الورقة البحثية بعنوان : (أسماء الأفعال و دلالاتها) دراسة نحوية دلالية تطبيقية ، وقد توصلت إلى هذه النتائج :

- 1 - إن أسماء الأفعال تنبعث من النفس تحت تأثير الانفعال الشديد لتظهر مشاعر المتكلم و اتجاهاته .
- 2 - تتميز أسماء الأفعال عن أفعالها وقيمتها الدلالية الانفعالية التأثيرية ؛ فتميزها عن الأفعال التي بمعناها .

3 - أسماء الأفعال منقولة أم مرتجلة لها دلالات أقوى من الأفعال فهما يحملان قوة المبالغة والدلالة أكبر ما تحمله أفعالهما .

الهوامش :

1. كتاب سيويه: 12/1، تح/عبدالسلام هارون، دار الجيل - بيروت.
2. ينظر: كتاب سيويه: 1/241-242/ مصدر سابق ، والنكت في تفسير كتاب سيويه ، للأعلام الشمننري: 1/323، تح/ رشيد بلحبيب، دار النشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1999م.
3. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: 1/569، تح / كاظم بحر المرجن، طبع وزارة الثقافة الإعلام - العراق.
4. ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي: 206209، يحيى مراد.
5. ينظر: المساعد علي تسهيل الفوائد، لابن عقيل: 2/639 ، تح / محمد كامل بركات، دار الفكر ، دمشق 1980م.
6. أوضح المسالك لابن هشام: 3/116، تح/محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ط6 ، بيروت 1980م.
7. ينظر: شرح الأشموني: 3/362، تح/عبد الحميد السيد وآخرون ، المكتبة الأزهرية للتراث.
8. ينظر: النحو العربي، لمهدي المخزومي: 204، دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى 1997 .
9. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: 113، دار الثقافة ، الدار البيضاء - المغرب، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، لمصطفى الساقى: 215، مكتبة الخانجي، 1977 القاهرة.
10. الفعل زمانه وأبنيته، لإبراهيم السامرائي: 121-124، الناشر: مكتبة العاني بغداد، 1966م.
11. كتاب سيويه: 1/242، مصدر سابق.
12. ينظر معاني النحو، لفاضل السامرائي: 4/419، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن.
13. ينظر كتاب سيويه 3/293 و4/229، والإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي : 163، تح /حسن شاذلي فرهود كلية الآداب - جامعة الرياض
14. ينظر شرح الأشموني: 3/362، مصدر سابق، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 5/2289/ تح /عبد العال سالم ،عالم الكتب، القاهرة 2001م.
15. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان : 5/2289، تح/ رجب عثمان وآخرون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م.
16. ينظر: المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب: 1/66، تح/ علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية دمشق) 1966م.
17. ينظر: شرح الرضي علي الكافية: 3/83، تح/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحنفي، ط1 جامعة الإمام محمد.
18. الإرشاد في علم الإعراب ، للكيشي : 208- 209، مصدر سابق.
19. ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع: 1/163. تح/عياد بن الثبيتي، دار الفكر الإسلامي.
20. ينظر: معاني النحو، لفاضل السامرائي: 4/420، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، لمصطفى الساقى: 251-252 ، مصدران سابقان.

21. ينظر: أمالي ابن الشجري: 17/2 ، وشرح الرضي علي الكافية: 91/3، تح / محمود محمد الطناجي، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى.
22. كتاب سيبويه: 302/3، مصدر سابق.
23. ينظر الصحاح، للجوهري: 2239/6، تح /أحمد عبدالغفار عطار دار العلم للملايين ، القاهرة ط4 ، 1987.
24. شرح الرضي علي الكافية: 120/3، مصدر سابق.
25. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 93 ، مصدر سابق.
26. اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير، لسالم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراق، العدد (16) - 1968م: 78.
27. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح : 569/1 ، مصدر سابق .
- 28 - المؤمنون 36 .
- 29 - ينظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 233 ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1983 م .
- 30 - أوضح المسالك لابن هشام : 116/5، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع .
- 31 - المرتجل لابن الخشاب: 1/ 215 ، تح/ علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) .
- 32 - شرح الأشموني 3 / 365 ، مصدر سابق .
- 33 - ينظر: أوضح المسالك 3/ 116 ، مصدر سابق .
- 34 - الكتاب 3/ 291 ، مصدر سابق ، و المفصل لابن يعيش : 21 ، تح إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية 2001 م ، والمقتضب للمبرد : 3/ 182 ، تح / محمد عبد الخالق هزيمة ، القاهرة مكتبة الأسكندرية 1994 م .
- 35 - المؤمنون 36 .
- 36 - ديوان عنتره بن شداد، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى ، 1995 م .
- 37 - ديوان جرير ، تح/ محمد أمين الطبعة الثالثة ، دار المعارف .
- 38 - ديوان فيض الفضل و جمع الشمل لعائشة الباعونية تح / مهدي أسعد عرار، دار الكتاب العلمية .
- 39 - ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تح / عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب بالقاهرة ، 2001 م .
- 40 - ينظر : التفكير الكبير أو مفاتيح الغيب للرازي : 5/ 173 ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، 2000 م .
- 41 - ينظر: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب للرازي ، 5 / 173 ، دار صادر إحياء التراث العربي ، بيروت العربي ، بيروت ، ط2 .
- 42 - سيبويه ، 1 / 310: مصدر سابق.
- 43 - همع الهوامع ، 2 / 44: مصدر سابق .
- 44 - المجادلة 8 .
- 45 - المائدة 104 .
- 46 - الأنفال 62 .
- 47 - ديوان المتنبي ، د/ محمد حمود، دار الفكر اللبناني 1993 .
- 48 - الأصول في النحو لابن السراج ، 2 / 382 ، تح/ محمد عثمان ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، 2009 .
- 49 - الخصائص لابن جني ، 2/ 278 ، تح / محمد علي النجار ، عالم الكتب - بيروت -

- 50 - شرح الرضي ، 105/3 ، مصدر سابق .
- 51 - معاني القرآن للفراء ، 121 /2 ، مصدر سابق .
- 52 - البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، 32 /7 ،تح / صدقي محمد جميل .
- 53 - الأنبياء 67 .
- 54 - الأحقاف 17 .
- 56 - الإسراء 23 .
- 57 - ديوان الفيض ، مصدر سابق .
- 58 - شرح المفصل ، 38/4 ،تح/ إميل يعقوب ، نار الكتب العلمية 2001 .
- 59 - تاج العروس للزبيدي ، 330/36 ، تح / مجموعة من المتخصصين ، الناشر : دار الهداية .
- 60 - مقياس اللغة لابن فارس ، تح/ عبدالسلام هارون - دار الجيل - ، ط1 ، بيروت / لبنان .
- 61 - الخصائص ، 278 /2 ، مصدر سابق .
- 62 - لسان العرب لابن منظور ، 12 / 472 ، دار صادر ، ط 2 ، بيروت / لبنان .
- 63 - البيت أنشده الأزهري ، ولم أفق على قائله .
- 64 - البيت لعمر بن أبي ربيعة / ديوانه ، دار صادر بيروت ، 2003 م .
- 65 - ديوان الفيض ، مصدر سابق .
- 66 - همع الهوامع ، 86/3 ، مصدر سابق .
- 67 - سيبويه ، 529/3 ، مصدر سابق .
- 68 - المقتضب للمبرد ، 3 / 25 ، تح / محمد عبدالخالق هزيمة ، القاهرة مكتبة الإسكندرية 1994 .
- 69 - سيبويه 529/3 ، مصدر سابق .
- 70 - معاني القرآن للزجاج ، 2/403 ،تح/ عبدالجليل شلبي ، عالم الكتب بيروت .
- 71 - سيبويه 3 / 529 ، و المقتضب ، 3 / 203 .
- 72 - الأصول في النحو ، 1/146 ، مصدر سابق .
- 73 - الأحزاب 18 .
- 74 - ديوان الفيض 142 ، مصدر سابق .
- 75 - الأنعام 150 .
- 76 - البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ، 1294 ، تح/ طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط 1980 .
- 77 - البيت لم أفق على قائله .
- 78 - ديوان الفيض 267 ، مصدر سابق .
- 79 - المسائل العضديات لأبي علي الفارسي 138 ، تح/ علي جابر المنصوري ، الناشر عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع .
- 80 - المقتضب للمبرد ، 1/125 ، مصدر سابق .
- 81 - همع الهوامع ، 4/140 . مصدر سابق .
- 82 - سيبويه ، 3/302 ، المقتضب للمبرد: 1/125 .
- 83 - ديوان الفيض 349 ، مصدر سابق .
- 84 - النحو الوافي لعباس حسن : 4/72 ، دار المعارف ، الطبعة الأولى .
- 85 - المائدة 105 .
- 86 - ديوان الفيض 114 ، مصدر سابق .
- 87 - البيت لم أفق على قائله .
- 88 - شرح الأشموني 3/370 ، مصدر سابق .

- 89 - جامع الدروس العربية للغلابيني 209/2 ، راجعه د/ عبدالمنعم خفاجة ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، ط 28 ، 1993 .
- 90 - الطارق 17 .
- 91 - ديوان الفيض 336 ، مصدر سابق .
- 92 - أوضح المسالك 118/3 ، 119 ، مصدر سابق .
- 93 - البيت لكعب زهير بن مالك ، تح/ سامي العاني ، مطبعة المعارف بغداد .
- 94 - كتاب الشعر لأبي علي الفارسي 1/ 12 ، تح/ محمود الطنجي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى 1988 م .
- 95 - المعني اللبيب لابن هشام 115/1 ، تح/ بركات يوسف ، ط1 ، دار الأرقم للطباعة والنشر .
- 96 - أوضح المسالك 118/3 ، مصدر سابق .
- 97 - شرح التصريح 282/2 ، مصدر سابق .
- 98 - البيت لزهير بن أبي سلمى 89 ، ديوانه ، شرحه علي فاعور ، دار الكتب العلمية بيروت .
- 99 - شرح التصريح 282 / 2 ، و النحو الوافي 153/4 .
- 100 - المصدر السابق .
- 101 - ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي : 214/3 ، تح/ رجب عثمان محمد ، ورمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط1 ، 1998 م .
- 102 - الوجوب في النحو لحفصة الرشود : 80 ، منشورات جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية 2008 م .
- 103 - شرح الكافية : 1387/3 ، مصدر سابق .
- 104 - المصدر السابق .
- 105 - النحو العربي نقد وبناء لإبراهيم السامرائي : 130/1 ، دار عمان الأردن ، ط1 ، 1997 م .
- 106 - الصوت اللغوي لإبراهيم أنيس 91/1 ، الناشر : مكتبة النهضة - مصر .
- 107 - أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي : 91 ، 92 ، لخليل مرعي رسالة ماجستير .